

التكليف السابع: نقد ورقة بحثية من
حيث منهج البحث والدراسة الميدانية
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
دراسات نقدية ١



العنوان: المتطلبات التشريعية للتكنولوجيا الرقمية المملكة العربية السعودية أنموذجًا.
الباحثة: بثينة علي عطوان
سنة النشر: ٢٠٢٢م.

منهج الدراسة:

الإيجابيات:

اختيار المنهج الاستقرائي التحليلي مناسب لموضوع الدراسة: لأن البحث يتناول تحليل المتطلبات التشريعية للتحويل الرقمي، وهو مجال يحتاج إلى تتبع النصوص النظامية، ودراسة القوانين الحالية، ومقارنتها بالاحتياجات الواقعية، وهذا يتفق تمامًا مع طبيعة المنهج الاستقرائي التحليلي. الاعتماد على مصادر علمية وتشريعية متعددة: استخدام المراجع العلمية، والبحوث الأكاديمية، والأنظمة القانونية يدل على تنوع المصادر، مما يعزز العمق العلمي والتحليل القانوني المتوازن. الربط بين الجانب النظري والتطبيقي: عندما يحلل الباحث "المتطلبات التشريعية داخل المملكة لتعزيز التحويل الرقمي"، فهو يربط بين الواقع القانوني القائم والاحتياجات المستقبلية، ما يُكسب الدراسة طابعًا تطبيقيًا وليس وصفيًا فقط. وضوح الهدف المنهجي: الباحث يحدد أن غرضه هو "تحليل المتطلبات التشريعية"، أي أن المنهج وُظف بشكل واضح وموجه نحو هدف محدد، وليس عرضًا عامًا للمفاهيم.

السلبيات:

غياب التنوع المنهجي: الاقتصار على المنهج الاستقرائي التحليلي فقط يُعدّ محدودًا نوعًا ما، إذ إنّ الدراسة يمكن أن تستفيد من المنهج المقارن لمقارنة التجربة السعودية مع تجارب تشريعية رقمية ناجحة في دول أخرى (مثل الإمارات أو الاتحاد الأوروبي)، مما يعزز قوة النتائج.

عدم توضيح خطوات التطبيق العملي للمنهج: لم يبيّن الباحث كيف قام بعملية “الاستقراء والتحليل”، مثل: ما المعايير التي استخدمها لاختيار النصوص النظامية؟ هل استخدم أدوات تحليل محتوى قانوني؟ ما الإطار الزمني للتحليل؟ غياب هذه التفاصيل يجعل تطبيق المنهج غير واضح عمليًا.

غياب الإشارة إلى أدوات جمع البيانات: رغم أن المنهج تحليلي نظري، إلا أن بعض الدراسات القانونية الداعمة للتحويل الرقمي تحتاج بيانات ميدانية (مثل آراء مختصين أو خبراء في القانون الرقمي). عدم وجود أدوات مثل المقابلات أو الاستبيانات يُعدّ نقصًا في دعم الجانب التطبيقي.

الدراسة الميدانية:

رغم أنّ النص يشير إلى أن الدراسة تحليلية استقرائية وليست ميدانية بالمعنى الإحصائي، يمكن تقييم الجانب التطبيقي الميداني الافتراضي وفق معايير البحث القانوني الحديث:

الإيجابيات:

التركيز على الواقع التشريعي السعودي: الدراسة تركز على البيئة القانونية في المملكة، ما يمنحها قيمة تطبيقية واضحة يمكن أن تُفيد المشرّع السعودي في تطوير الأنظمة.

الارتباط الوثيق بالتحول الرقمي الوطني: كون الدراسة تتناول التحول الرقمي، فهي تتقاطع مع برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، وهذا يمنحها أهمية ميدانية ضمنية في الواقع القانوني والإداري.

الاستفادة من المصادر النظامية الرسمية: تحليل الأنظمة واللوائح يُعد نوعاً من الدراسة التطبيقية للميدان القانوني ذاته، أي أنها تُحلّل “الواقع التشريعي” كبيئة ميدانية قانونية.

السلبيات:

غياب بيانات ميدانية كمية أو نوعية: لم تُجمع بيانات من مختصين أو خبراء قانونيين، ولم تُجر مقابلات أو استبانات، وهذا يُضعف البعد الميداني الذي كان يمكن أن يُغني النتائج بتجارب واقعية.

عدم تحديد نطاق التطبيق: لم يُذكر ما إذا كان التحليل يشمل كل الأنظمة السعودية المتعلقة بالتحول الرقمي، أم فقط أنظمة محددة (مثل نظام التعاملات الإلكترونية، أو نظام حماية البيانات).

غياب التحديد يُضعف وضوح الميدان المدروس.